اقتصاد

تسهيلات أردنية لجذب الشركات

عمان ـ **العربي الجديد**

أقرت البورصة الأردنية تسهيلات من شأنها جذب الشركات لتنشيط سوق الأسهم في الدولة التي تشهد تباطؤاً اقتصادياً بفعل تراجع الاستثمارات وتداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد على مختلف القطاعات. وقال المدير التنفيذي لبورصة عمان، مازن الوظائفي، في تصريحات، أمس الثلاثاء، إن البورصة بدأت اعتباراً من 26 أغسطس/ آب الماضي في تطبيق تعليمات إدراج الأوراق المالية المعدلة لسنة 2018، والتي تسمح للشركة التي جرى إلغاء إدراج أسهمها، بالتقدم بطلب جديد لإعادة إدراجها في البورصة، وذلك بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل على صدور قرار إلغاء إدراجها وتحقيق شروط الإدراج في السوق الثاني، بدلاً من اشتراط انقضاء عام على صدور قرار إلغاء إدراجها. وأضاف الوظائفي، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أن التعليمات المعدلة سمحت أيضا للشركة المتداولة في سوق الأوراق المالية غير المدرجة والملغى إدراجها، بسبب إخلالها بشرط نسبة صافي حقوق المساهمين إلى رأس المال المدفوع، أن تتقدم بطلب لإدراج أسهمها في السوق الثاني بعد تحقيق باقي شروط الإدراج فيه، ولهذه الغاية سيتم اعتماد آخر تقرير ربع سنوي مدقق من مدقق حساباتها أو البيانات المالية السنوية المدققة لآخر سنة مالية تسبق طلب الإدراج، حسب واقع الحال. وتابع أن هذا التعديل جاء لإتاحة الفرصة أمام الشركة الملغى إدراجها حديثاً والتي حققت شروط العودة لسوق الأوراق المالية المدرجة للتقدم بطلب لإعادة إدراج أسهمها في البورصة وعدم بقائها في سوق الأوراق المالية غير المدرجة طيلة الفترة المقررة والتي كانت سنة كاملة، وذلك لحماية مصالح المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية ومراعاة الظروف التي تمر بها الشركات.

وكانت الحكومة الأردنية قد بدأت قبل شهرين في إعداد خطة للتعافي الاقتصادي لمرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا والتي تسببت في تعميق أزمة البلاد الاقتصادية وارتفاع كبير في معدلات الفقر والبطالة والمديونية التي بلغت مستويات قياسية غير مسبوقة. ويأتي العمل على إعداد الخطة في محاولة لوقف تراجع النشاط الاقتصادي وتحقيق نسبة نمو بالقدر المستطاع في ظل التحديات الراهنة والآثار الناتجة عن الجائحة إضافة إلى إغلاقات الحدود مع العراق وسورية وتوقف السياحة بشكل نهائي على مدى أكثر من عام. وانكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 1,8% العام الماضي وفقد الكثير من مقوماته الأساسية كالسياحة وانخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وانخفاض الإيرادات المحلية. ويعاني الأردن من ارتفاع عجز الموازنة وتراجع الإيرادات خلال السنوات القليلة الماضية حيث قدرت الحكومة حجم الموازنة لهذا العام بحوالي 14 مليار دولار بعجز 2,89 مليار دولار بعد احتساب المنح الخارجية. وكشفت بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي تراجع الأصول الاحتياطية على أساس سنوي خلال يوليو/ تموز الماضي إلى 13,719 مليار دينار (19,343 مليار دولار)، مقابل 13,972 مليار دينار (19,7 مليار دولار) خلال الشهر نفسه من العام الماضي 2020، بهبوط بلغت نسبته 1,8%.

ويعتمد الاحتياطي الأجنبي في المملكة على عوامل مهمة، منها تحويلات المغتربين والصادرات، والدخل السياحي، والاستثمار الأجنبي، إلى جانب المساعدات الخارجية.

(فرانس برس)

سباق البطاريات بين تويوتا وفولكسفاغن

توقعت شركة «تويوتا موتور» اليابانية إنفاق أكثر من 13,5 مليار دولار بحلول عام 2030 لتطوير بطاريات السيارات الكهربائية، سعياً لتحقيق مركز قيادي في هذه الصناعة خلال العقد المقبل. وتحتل «تويوتا» مركزاً قيادياً في مجال تطوير البطاريات الكهربائية، وقالت وفق «رويترز» أمس إنها تهدف لخفض تكلفة بطارياتها بنسبة 30% أو أكثر من خلال المواد المستخدمة وأسلوب تصميم البطاريات. كما قالت «فولكسفاغن» الألمانية، ثاني أكبر شركة صناعة سيارات في العالم، أمس، إنها قد تضطر لزيادة الإنفاق لتحقيق التحول المزمع للقيادة الذاتية وبطاريات السيارات الكهربائية. وأضافت الشركة، التي تخطط لاستثمار 178 مليار دولار في أنشطتها بحلول 2025، أن بوسعها تمويل هذا التحول استناداً للتدفقات النقدية الحالية.

أخبار

خطة عراقية لزيادة إنتاج الكهرباء

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، عن اعتمادها خطة خمسية للوصول بالطاقة الإنتاجية إلى 45 ألف ميغاواط، من خلال إدخال محطات إنتاجية إلى الخدمة بهدف إنهاء أزمة نقص الكهرباء المزمن منذ عقود. وقال الناطق باسم

وزارة الكهرباء أحمد العبادي في تصريح لصحيفة «الصباح» الحكومية، أمس، إنّ «الإنتاج الحالي يبلغ أكثر من 20 ألف ميغاواط، والوزارة أعدت خطة للسنوات الخمس المقبلة، عبر خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد». والأحد الماضي، أبرم العراق اتفاقاً مع شركة «توتال» الفرنسية، بقيمة 27 مليار دولار، لتنفيذ أربعة مشاريع في مجال الغاز والطاقة الكهربائية. ويعاني العراق أزمة نقص الكهرباء منذ عقود جراء الحروب المتعاقبة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، فضلا عن استشراء الفساد. وفي أواخر العام المنصرم، أعلنت لجنة تحقيق برلمانية عراقية، إنفاق 81 مليار دولار على قطاع الكهرباء بين عامي 2005 و2019 دون تحسن يذكر على الخدمة.

«زين السعودية» تبيع 80% من أبراجها

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين»، موافقة مجلس إدارتها على عروض مقدمة من 3 جهات استثمارية محلية ضمنها صندوق الاستثمارات العامة، للاستحواذ على حصص مجموعها 80% من البنية التحتية للأبراج مقابل 807 ملايين دولار. وذكرت «زين» في بيان على موقع السوق السعودية «تداول»، أمس، أنها ستُبقي على ملكية الحصة المتبقية البالغة 20% في حوزتها. وأفادت بأن صندوق الاستثمارات العامة يستهدف الاستحواذ على 60%، فيما يستحوذ الأمير سعود بن فهد بن عبد العزيز على 10%، أما الجهة الثالثة فهي شركة سلطان القابضة وتستحوذ أيضا على 10%. وشركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين» هي شركة مساهمة سعودية، وهي ثالث شركة اتصالات للهاتف المحمول في المملكة، وتملك «زين» الكويتية الحصة الأكبر بها بنسبة 37,04%.

200 مليار دولار للصكوك الإسلامية

توقعت وكالة «موديز» للتصنيفات الائتمانية، انخفاض إصدارات الصكوك الإسلامية عالمياً إلى ما بين 190 و200 مليار دولار خلال العام 2021، بينما كانت قد بلغت العام الماضي نحو 205 مليارات دولار. وقالت «موديز» في تقرير، أمس، وفق وكالة «الأناضول» إنّ انخفاض إصدارات الصكوك الإسلامية، يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أدى لتقلص احتياجات التمويل السيادي في دول الخليج.

قطر: صادرات القطاع الخاص تقفز 56% في 6 أشهر

الدوحة ـ **العربي الجديد**

قفزت صادرات القطاع الخاص القطري، خلال النصف الأول من العام الجاري، بنسبة 56% على أساس سنوي، لتصل إلى 12,3 مليار ريال (3,3 مليارات دولار)، مقابل 7,9 مليارات ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي. وأظهرت النشرة الاقتصادية الشهرية، الصادرة عن غرفة تجارة وصناعة قطر، أمس الثلاثاء، وجود مؤشرات قوية لتعافي الصادرات غير النفطية من التأثيرات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا. وتجاوزت صادرات القطاع الخاص خلال يونيو/حزيران وحده 2,5 مليار ريال، محققة استقراراً على أساس شهري، في حين سجلت قفزة كبيرة على أساس سنوي بلغت نسبتها 161% مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

وتصدرت سلطنة عمان قائمة الدول المستقبلة للصادرات القطرية في النصف الأول، بقيمة 2,58 مليار ريال. ووفق البيانات، فإن مجموعة دول آسيا تصدرت قائمة أهم وجهات صادرات القطاع الخاص القطري خلال يونيو/ حزيران، باستقبالها 1,3 مليار ريال، وهو ما يعادل 53% من إجمالي الصادرات. وجاءت في المرتبة الثانية مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 833,7 مليون ريال وبنسبة 33%، ثم مجموعة دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 250,3 مليون ريال بنسبة 10%، وفى المرتبة الرابعة حلت مجموعة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون، التي استقبلت صادرات من القطاع الخاص القطري بقيمة 66,1 مليون ريال وبنسبة 3% من إجمالي الصادرات. كان فائض الميزان التجاري السلعي للدولة قد قفز إلى 213,4% في يوليو/ تموز على أساس سنوي، بينما ارتفع بنحو 15,5% قياسا بشهر يونيو/حزيران من العام الجاري، وفق بيانات صادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء نهاية أغسطس/ آب حول التجارة الخارجية. وبحسب البيانات، بلغ الفائض التجاري 19,6 مليار ريال، مقابل 13,3 مليار ريال في يوليو/ تموز 2020، حيث بلغت قيمة الصادرات القطرية 27,5 مليار ريال، بارتفاع نسبته 101,9% على أساس سنوي، فيما زادت الواردات إلى 7,9 مليارات ريال بارتفاع سنوي نسبته 7,1%. وحققت قطر، المرتبة الـ17 عالمياً في مؤشر التنافسية، وذلك من بين 64 دولة معظمها من الدول المتقدمة، وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام 2021، الصادر في يونيو/حزيران الماضي عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا.

مال وسياسة

تونس: ضغوط مالية لتشكيل حكومة وإنهاء الاحتكار

رفعت دوائر القرار المالي الدولي درجة الضغط على السلطات التونسية من أجل الذهاب سريعاً إلى خريطة طريق اقتصادية وسياسية واضحة المعالم، بما يسمح لتونس بتعبئة موارد مالية والابتعاد عن شبح الانهيار

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتوالى المطالب الخارجية والداخلية بضرورة تشكيل حكومة في تونس، تكون مهمتها الأساسية إنقاذ الاقتصاد وإخراج البلاد من نفق الإفلاس أو السيناريو اللبناني، بينما يتمسك الرئيس قيس سعيد بإحكام قبضته على السلطات، حيث جاء قراره الصادر في 24 أغسطس/ آب الماضي تمديد التدابير الاستثنائية التي اتخذها في 25 يوليو/ تموز الماضي «حتى إشعار آخر» صادماً للمؤسسات المالية الدولية التي تحذر من مخاطر اقتصادية كبيرة بسبب الأوضاع الحالية.

ويوم الاثنين الماضي، دعا سفراء مجموعة السبع للدول الصناعية الكبرى لدى تونس، في بيان مشترك، الرئيس التونسي إلى ضرورة تعيين رئيس للحكومة والعودة إلى النظام الدستوري في أسرع وقت ممكن، من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل للشعب.

وبعد نحو 6 أسابيع من إعلانه التدابير الاستثنائية وجمع السلطات في يده بإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي وتعليق عمل البرلمان، لم يكشف سعيد عن خطته الاقتصادية، ولم يفصح عن رئيس الحكومة القادم وبرنامجه لتمويل عجز الموازنة وسداد مستحقات الدائنين ودفع الأنشطة الاقتصادية المحلية.

والأسبوع الماضي زار تونس وفد رفيع المستوى من مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين التقى خلالها الرئيس التونسي والمنظمات المدنية الأكثر تأثيراً، ولا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل (اتحاد العمال) واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (يمثل رجال الأعمال)، حيث أكد نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بالحاج، ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة وتعيين رئيس وزراء لديه صبغة اقتصادية، ليكون طرفاً تتعامل معه المؤسسة المالية الدولية، وشدد على ضرورة الإسراع بإعلان رؤية واضحة لتونس على المدى المتوسط والبعيد.

وطلب المسؤول في البنك الدولي أن تركز السلطات على مسألة واحدة، هي الإنعاش الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية أن يكون رئيس الحكومة القادم رجل اقتصاد بامتياز، وأن تحسم السلطات مصير الإصلاحات الاقتصادية الواجبة، وأن تستغل فرصة الاجتماعات المنتظرة لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل من أجل توضيح موقفها والحصول على دعم المؤسستين الماليتين.

وأكد الخبير الاقتصادي التونسي محمد منصف الشريف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «غياب المخاطب الحكومي يشغل الداخل والخارج، ولا سيما أن حالة الفراغ الذي تعيشه تونس يزيد من رداءة مناخ الأعمال رغم الطمأنات التي يوجهها الرئيس». وقال الشريف إن التوجه إلى الخارج من أجل الاقتراض يتطلب صلابة داخلية تفتقدها تونس في الوقت الحالي بسبب تعطيل جزء من مؤسسات الحكم، وهي البرلمان والحكومة، مضيفاً أن «مؤسسات القرض لا توقع الاتفاقيات المالية مع رؤساء الدول، بل مع حكومات وبعد تصديق البرلمان الذي يحول الاتفاق المالي إلى قانون نافذ وملزم للدولة، بينما الوضع السياسي قد يمنع حصول تونس على أي تمويلات أجنبية على المدى القريب».

ورجّح الخبير الاقتصادي أن تواصل دوائر القرار المالي العالمي ضغوطها على الرئيس التونسي من أجل تشكيل حكومة بمقاييس محددة أهمها القدرة على إدارة المرحلة الاقتصادية، مؤكداً أن رسائل مسؤول البنك الدولي كانت واضحة ولا تحتاج إلى تفسيرات. وإثر إعلان سعيد للتدابير الاستثنائية، قال صندوق النقد الدولي إنه يراقب من كثب تطورات الوضع في تونس التي لا تزال تواجه ضغوطاً اجتماعية واقتصادية غير عادية، منها تداعيات جائحة فيروس كورونا، التي تسبب خسائر كبيرة.

وقال متحدث باسم الصندوق لـ«العربي الجديد» عبر البريد الإلكتروني إن دعم الصندوق لتونس هدفه «تحقيق انتعاش شامل، وخلق فرص عمل واستعادة الموارد المالية المستدامة، وتحقيق تطلعات الدولة لنسب نمو أعلى تمكن من خلق أمل للوظائف»، مؤكداً أن «البلاد لا تزال تواجه ضغوطاً اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة نتيجة الوباء».

وقال الخبير المالي التونسي أرام بالحاج، إن السلطات التونسية مطالبة بالإجابة سريعاً عن سؤالين أساسيين، هما «كيف ومتى سيتم تمويل عجز الموازنة الحالية؟»، مشيراً إلى أن البلاد تحتاج إلى ما لا يقل عن 8 مليارات دينار (2,85 مليار دولار) قبل نهاية العام الحالي من أجل سداد ثغرات الموازنة. ويطالب الاتحاد العام التونسي للشغل بتوضيحات بشأن مستقبل الحكومة، مشدداً على أن وجود خريطة أمر ضروري لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وأكد المتحدث باسم الاتحاد سامي الطاهر في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تونس تحتاج سريعاً إلى حكومة ورئيس فريق ينسق بين أعضائه تعمل وفق برنامج أولويات، مضيفاً: «كل تأخير في تعيين الحكومة قد يسير بالبلاد إلى خطر التفكيك واللادولة».

%9

تفاقمت الضغوط المالية مع تسديد تونس ديوناً بأكثر من مليار دولار، إذ تراجع احتياطي النقد الأجنبي، بنحو 694,6 مليون دولار، بما يعادل 9%، ليصل إلى 7 مليارات دولار، تغطي واردات 123 يوماً، وهو ما يقل عن المعدل العالمي.

في سوق الفلاح، تونس العاصمة (فرانس برس)

السودان

البنوك في عزلة رغم انتهاء الحظر

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

ما زالت بنوك السودان تعاني العزلة رغم انتهاء الحظر الأميركي، والسياسات المالية التي اتخذتها الحكومة في سياق الموافقة على اشتراطات المؤسسات المالية الدولية بغرض إعفاء الدولة من ديونها وتقديم مساعدات لها.

وبدت العزلة التي تعانيها المصارف ليست بفعل القيود الخارجية، وإنما بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة للدولة ووضع البنوك ذاتها الذي يؤكد خبراء مصرفيون أنها بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة ودمج الكثير منها لتتمكن من الوفاء بمعايير السلامة المصرفية الدولية. وانضم السودان رسمياً منذ 21 يونيو/ حزيران الماضي، إلى منظومة رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) لتسهيل المعاملات المصرفية بين البلاد وبقية دول العالم، إلا أن الخطوة لم تفعل بصورة رسمية في المصارف المحلية، ما يجعل البنوك فعلياً غير قادرة على التعامل مع النظام المصرفي الدولي.

ويقول الخبير الاقتصادي السوداني الفاتح عثمان، إنه لا بد من وجود أموال بالنقد الأجنبي في حسابات خارجية والحصول على التقنيات المصرفية الحديثة التي تدير المقاصة الدولية آلياً، مؤكداً أنه من دون هذه المتطلبات ستظل المصارف السودانية محدودة التعامل مع النظام المصرفي الدولي. وتسببت سنوات العقوبات والحظر الأميركي التي استمرت لنحو عقدين في تخلف البنوك السودانية عن الحصول على التقنيات المصرفية المتطورة، فضلاً عن ضعف السيولة المالية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية الحادة التي شهدها البلد، فيما لا تزال مشاهد هذا الضعف حاضرة بقوة رغم الإجراءات الحكومية لإقالة الاقتصاد من عثرته في إطار ما تصفها بالإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد والمانحين الدوليين.

وكانت أغلب البنوك الأجنبية الكبرى قد بدأت بالانسحاب تدريجياً من السودان منذ عام 2000، إذ شنت الولايات المتحدة حملة على التعاملات مع الخرطوم. ورغم قرار وزارة الخزانة الأميركية في مايو/ أيار الماضي، إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبالتالي رفع القيود المفروضة على المعاملات المالية معها، إلا أن تعاملات البنوك لا تزال تواجه الكثير من التحديات. وقال المحلل الاقتصادي عثمان أبو المجد، إن الانهيار الاقتصادي وضعف المؤسسات الحكومية والمصرفية بصفة خاصة، وضعف الإنتاج وقلة الصادرات وصعوبة جذب الاستثمارات الخارجية، يجعل السودان في وضع يصعب عليه الاستفادة من رفع القيود على معاملاته المالية والاستفادة من منظومة رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) التي تسهل التحويلات المالية مع مختلف البنوك العالمية. وأكد أبو المجد لـ«العربي الجديد» أنه إذا لم تكن هناك إرادة قوية وصادقة من الحكومة لإيجاد حلول جذرية لتفعيل وتنشيط الاقتصاد والبنوك، لن يمكن النظام المصرفي من الاستفادة من التسهيلات الدولية.

واستعادة العلاقات المصرفية الدولية قد تعطي دعماً حيوياً لاقتصاد لا يزال في أزمة بعد أكثر من عامين من انتقال سياسي في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير.

ويشير محللون إلى أن قطاعات اقتصادية عدة، خاصة المستوردين، لا يزالون يعتمدون على السماسرة للحصول على العملات الأجنبية، وهو ما يعني كلفة إضافية على المستهلكين المحليين ويساعد في تفاقم التضخم الذي وصل في يوليو/ تموز الماضي إلى 422% ليعد الأعلى عالمياً.

وتُظهر الأرقام الرسمية أن معدلات التضخم مرت بمنحنيات تصاعدية منذ بداية العام الماضي رغم القرارات التي تصفها الحكومة بالإصلاحية، إذ لم يكن يتجاوز 33% في ديسمبر/كانون الأول 2019، بينما سجل قفزات غير متتالية مسبوقة منذ ذلك الحين. هذا الارتفاع حدث وسط زيادات في أسعار المواد الغذائية التي أثارت سخطاً شعبياً متزايداً، وسط نقص في العملات الصعبة التي يعوّل عليها الاقتصاد في تسديد قيمة الواردات.

سنوات العقوبات تسببت بضعف القطاع المصرفي (فرانس برس)

أخبار العرب

نقص المازوت يغلق أفران لبنان

قررت نقابة أصحاب الأفران في الشمال اللبناني، أمس الثلاثاء، الإقفال ابتداء من اليوم الأربعاء، حتى الحصول على مادتي المازوت والطحين. وقال النقيب طارق الميرّ، في بيان أوردته الوكالة الوطنية للإعلام (الرسمية اللبنانية) أمس: «صرختنا صرخة وجع. نحن كل يوم مهددون بأرزاقنا وبتوقف العمل، والناس مهددون برغيفهم. هناك أزمة طحين ومازوت في عكار، فما الحلّ الذي تطرحه الدولة ورئيس الحكومة المستقيلة والنواب والمحافظ ورئيس البلدية؟ كيف السبيل إلى حصولنا على الطحين والبنزين لنؤمن رغيف الخبز للمواطن؟ لسنا هواة إضراب. نحن أرباب عمل، مسؤوليتنا توفير رغيف الخبز».

انخفاض بورصة مسقط

انخفض مؤشر بورصة «مسقط 30» بنسبة 0,28% في ختام تعاملات أمس، ليصل إلى مستوى 3960,09 نقطة. وقد بلغت قيمة التداول 3,5 ملايين ريال (9,12 ملايين دولار)، مرتفعة بنسبة 21,6% مقارنة بآخر جلسة تداول والتي بلغت مليونين و881 ريالاً. وأشار تقرير صادر عن بورصة مسقط، إلى أن القيمة السوقية انخفضت بنسبة 0,06% عن آخر يوم تداول، لتبلغ ما يقارب 22,02 مليار ريال.

الكويت تبدأ إعادة تدوير مقبرة الإطارات

بدأت الكويت إعادة تدوير أكثر من 42 مليوناً من إطارات السيارات الخردة، تراكمت في الصحراء على مدى 17 عاماً مكونة إحدى أكبر مقابر الإطارات المستعملة في العالم. وظل هذا الموقع في منطقة أرحية، على بعد نحو 35 كيلومتراً من الكويت العاصمة ونحو سبعة كيلومترات فقط من المناطق السكنية، مصدر إزعاج للسكان بسبب الحرائق المتتالية التي كانت تندلع بين الحين والآخر في هذا الكم الضخم من الإطارات مسببة سحباً من الدخان الأسود الضار بالبيئة والسكان. وأعلنت الهيئة العامة للبيئة، أمس، أنها أتمت عملية نقل جميع الإطارات من منطقة ارحية إلى منطقة السالمي بالقرب من الحدود مع السعودية، خلال ستة أشهر من خلال شركات يقودها مبادرون، حيث بدأت جهود إعادة التدوير، بدون أي تكلفة على الحكومة.

تقارير عربية

معيشة

انتخابات المغرب: سخاء بالوعود رغم محدودية الموارد

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تنتظر الأحزاب المغربية، الكلمة الفصل للناخبين، اليوم الأربعاء، بعدما خاضت حملة في الأيام الأخيرة، حملت الكثير من الوعود السخية التي تداعب مشاعر المواطنين، من دون أن توضح كيفية تمويل العديد منها.

وتأتي الانتخابات التشريعية والجهوية (المحلية)، بينما تترقب الأوساط الاقتصادية تقارير مؤسسات مثل المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب (المركزي) والمركز المغربي للظرفية، التي تقيس أداء الاقتصاد الوطني، وسط توقعات بأن يسجل تحسناً خلال العام الحالي، من دون أن يعود إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا.

وتتوقع وزارة الاقتصاد والمالية أن يسجل المغرب نمواً بين 5,5% و5,8% بنهاية العام الجاري، بعد انكماش بلغت نسبته 6,3% العام الماضي، لكن استمرار الجائحة يجعل هناك حالة من عدم اليقين بشأن تحقيق نسبة النمو المستهدفة رسمياً لهذا العام، ما يضع الكثير من الأحزاب التي قدمت وعوداً سخية بتحقيق مطالب جوهرية للمواطنين في مأزق. وقدمت الأحزاب وعوداً تتعلق بالصحة والتعليم والتوظيف وتوفير دعم مباشر للفقراء، إلا أنها لم توضح كيف ستمول ذلك باعتبار أنها في حال شكلت الحكومة ستجد نفسها مطوقة بالقانون التنظيمي للمالية الذي وضع الخطوط العريضة لسياسة الميزانية على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، والتي تشدد على ضبط نفقات التسيير، خاصة في ظل التوجه نحو التحكم في نفقات أجور الموظفين. يقول الخبير في المالية العمومية، محمد الرهج لـ«العربي الجديد» إن «الأحزاب المتنافسة سكتت عن إثارة مسألة تمويل الميزانية، رغم السخاء الذي أبدته في الوعود»، مشيراً إلى أن هذه الوعود تأتي رغم التوجه العام بعدم التوسع في عجز الموازنة العامة للدولة. وتتجه الدولة إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية عبر الإيرادات الضريبية الجديدة، عبر توسيع الوعاء الضريبي وزيادة الشريحة الخاضعة للضرائب وإلزام الجميع بالوفاء بالتزاماتهم وإدماج القطاع الموازي في الاقتصاد الرسمي.

ويقول الخبير الاقتصادي محمد الشيكر، إنه بالنظر للقاسم الانتخابي الجديد الذي اعتمده المغرب في الانتخابات الحالية، سيكون على الأحزاب الانخراط في ائتلاف حكومي موسع مقارنة بالحكومة المنتهية ولايتها، وبالتالي سيتوجب على الأحزاب التوافق في ما بينها حول البرنامج الحكومي، الذي قد لا تكون له علاقة بالوعود التي تعاقدت بموجبها الأحزاب مع الناخبين.

ووعدت الأحزاب بالعمل على خفض أسعار الطاقة وتأمين إمداداتها رغم أن هذا الأمر يرتهن بالسوق الدولية، حيث يعتمد المغرب على الخارج في توفير نحو 94% من احتياجاته، ما يتسبب في الضغط على الميزان التجاري للدولة التي حررت بالأساس أسعار الوقود.

ووفق البيانات الصادرة حديثاً عن مكتب الصرف الحكومي، قفزت فاتورة واردات الطاقة في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري إلى 38,68 مليار دولار، بعدما كانت في حدود 30,70 مليار دولار، بزيادة بلغت نسبتها 25,9%.

كما وعدت الأحزاب بسخاء في توفير المزيد من فرص العمل بينما لا تزال تداعيات الجائحة الصحية مطبقة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما أدى بالأساس إلى زيادة نسبة البطالة إلى 12,8% خلال الربع الثاني من العام الجاري، وفقدان سوق العمل نحو 589 ألف فرصة عمل خلال 2020، إضافة إلى زيادة نسب الفقر وغلاء الأسعار بما فيها السلع الغذائية والأساسية.

ويتجلى من بيانات المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، أن البطالة تتسع أكثر في المدن لتصل إلى 18,2%، وتطاول أكثر الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاماً بنسبة 30,8%، وحاملي الشهادات العليا بنسبة 25,3%.

ويعاني سوق العمل حتى قبل أزمة كورونا الكثير من مظاهر الهشاشة التي يتضرر منها العمال، حيث تنتفي العقود في الكثير من القطاعات. ولم توضح الأحزاب رؤيتها لكيفية تعميم التغطية الاجتماعية التي يفترض أن تهم 22 مليوناً من الأشخاص الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية.

وكان الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل رجال الأعمال، التزم في العام الماضي في ظل الانكماش بالحفاظ على فرص العمل ضمن حدود تعادل 80% من فرص الأعمال المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع العمل على استفادة العمال غير المصرح بهم لدى الصندوق من التغطية الاجتماعية.

وأطلق المغرب خطة للتعافي الاقتصادي، وعمد إلى تخفيف التدابير الاحترازية، خاصة مع فتح الحدود وعودة المغتربين وانتعاش القطاع السياحي بفضل السياح المحليين، غير أن الحكومة عمدت في الآونة الأخيرة إلى تشديد التدابير الاحترازية بعد ارتفاع عدد الإصابات، ما يضع المزيد من التحديات أمام تحقيق الكثير من الوعود، خاصة المتعلقة بالتشغيل. كما سيكون على الحكومة المقبلة، التصدي لتحرير ما تبقى من السلع المدعومة، إذ أعلن وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، في أغسطس/ آب الماضي، عند تقديمه التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للعام المقبل، عن نية الحكومة تحرير أسعار السكر والدقيق وغاز الطهو، بعد سنوات من تحرير أسعار السولار والبنزين.

بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاماً تصل إلى 30,8%

تداعيات كورونا تضع الأحزاب في مأزق تنفيذ الكثير من الوعود (فرانس برس)

دعم أردني للسياحة

قال المدير العام لهيئة تنشيط السياحة في الأردن عبدالرزاق عربيات، إن الدولة تستهدف جذب 4,5 ملايين سائح بحلول عام 2023 من خلال دعم الطيران العارض والطيران منخفض التكاليف. وأضاف عربيات، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس الثلاثاء، أنه يجري حالياً العمل على إعداد حملات لترويج المنتج السياحي الأردني وإطلاقها في الأسواق المستهدفة، من خلال الترويج والتسويق عبر المنصات العالمية، إضافة إلى إطلاق حملات تسويقية مشتركة مع مكاتب السياحة والسفر العالمية. وأضاف أن الأسواق المستهدفة في حملات الترويج هي دول الخليج العربي وبلدان أوروبا الرئيسية وأميركا وكندا، مؤكداً أنه في المرحلة الثانية، سيجري العمل على استهداف الصين والهند، وأن هذه الحملات مرتبطة بالوضع الوبائي داخلياً وبالدول المستهدفة.

العراق

الجفاف يحاصر بساتين ديالى

بغداد ـ **ميمونة الباسل**

لا تُبشر أوضاع المياه في محافظة ديالى شرقي العراق بموسم آمن لبساتين المحافظة التي ظلت لعقود طويلة تتصدر سلة الإنتاج الزراعي العراقي، إذ يضرب الجفاف مساحات واسعة من ديالى بعد الخطوات الأخيرة لإيران بتحويل عدد من مجاري الأنهار الحدودية إلى داخل أراضيها ومنع وصولها إلى العراق، فضلاً عن انخفاض مناسيب نهري ديالى ودجلة وبحيرة حمرين. وبدأ الجفاف على بساتين الرمان واضحاً بشكل مبكر، إذ يؤكد مزارعون موت آلاف الأشجار خلال الأسابيع الماضية وفشل محاولات إنعاشها. ووفقاً لمسؤول محلي في ديالى فإن خسائر القطاع الزراعي جراء الخطوات الإيرانية الأخيرة في حجب المياه عن العراق كبدت المزارعين مئات ملايين الدنانير وتهدد بتصحر مناطق زراعية كاملة.

وقال المسؤول لـ«العربي الجديد» إن «المحافظة تنتظر إجراءات فعلية من قبل الحكومة الاتحادية في بغداد إزاء حالة الجفاف التي تضرب ديالى وفي حال لم ينزل مطر مبكراً هذا الشتاء فإن الحال سيكون أسوأ من المتوقع». وأشار إلى أن بساتين الرمان كانت الأكثر تضرراً لأن الشجرة لا تحتمل ملوحة الأرض التي ارتفعت بعد انحسار المياه وتراجع مستوياته وضعف السقي. لافتاً إلى أن الخسائر الكبيرة تدفع المزارعين إلى الهجرة نحو المدن بحثاً عن رزق آخر. غانم غيدان (62 عاماً) أحد أصحاب البساتين في ديالى قال إن مدينة شهربان شرقي المحافظة كانت تمتلك سلسلة بساتين ضخمة ترفد كل العراق، بينما اليوم هي مهددة بالموت الكامل بفعل الجفاف. وأضاف غيدان لـ«العربي الجديد» أن «سلسلة من غابات الرمان تمتد لعشرات الكيلو مترات مهددة، كانت ترفد محافظات العراق بأكثر من 100 ألف طن سنوياً، لكنها هذا العام ليست قادرة على إنتاج 10% من هذه الكمية نتيجة الجفاف الذي جاء ليكمل حلقة الأسباب من نزوح السكان وحرق البساتين، وتحويل مساحات كبيرة من الأراضي من زراعية إلى سكنية، وهجرة الفلاحين وأبنائهم مهنة الزراعة والبحث عن وظائف أو مهن أخرى، فضلاً عن شبه انعدام الدعم الحكومي واستيراد الرمان من جميع البلدان، الأمر الذي أوصل البساتين إلى هذا الحال الكارثي».

وتابع: «قضيت أكثر من 30 عاماً من حياتي في مهنة الزراعة ويمكنني القول إن أشجار الرمان فقدت مذاقها ولونها، وقبل كل شيء وفرة إنتاجها، ولم يعد لغاباتها وجود بسبب الإهمال الذي طاولها خاصة في العقد الأخير كما تسبب جفاف نهر ديالى هذا العام بكارثة زراعية أودت بالعديد من البساتين وأصبح الكثير منها أثراً بعد عين».

وظل رمان ديالى لعقود طويلة الأكثر جودة في العراق. وقال المزارع أنمار عباس (48 عاماً) إن بساتين وغابات على مد البصر تحولت أغلبها إلى أرض قاحلة. وأضاف لـ«العربي الجديد»: «كنت طفلاً حين كان والدي يصحبني وإخوتي إلى بستاننا في منطقة الصدور السياحي التابع لبلدة المقدادية، كانت أشجار البرتقال والرمان تزين بساتين تلك المنطقة وكان ثمرها يعتبر من أجود أنواع الرمان في العراق، بينما هذا العام وبسبب حرارة الطقس التي تعدّت 52 درجة مئوية، وشح المياه، ماتت أغلب أشجار الرمان حتى التي قمنا بزراعتها من شتلات صغيرة كلها لم تصمد بسبب قلة أوقات السقي الذي لم يكف لربع مساحة بستاننا البالغة 5 دونمات.

ونهاية أغسطس/ آب الماضي، قال عضو البرلمان العراقي فرات التميمي إن ديالى تمر بكارثة هي الكبرى من نوعها على القطاع الزراعي، بسبب أزمة الجفاف وفقدان أكثر من 40 ألف دونم من البساتين المثمرة. (الدونم يعادل ألف متر مربع).

وأشار التميمي في تصريحات صحافية إلى «ضرورة وضع حل للملف الأنهار المشتركة مع إيران واللجوء إلى المنظمات الدولية للحصول على حقوق العراق المشروعة، لأن الأزمة قد تصل إلى مرحلة كارثية، ونفقد بسببها بساتين عمرها قرن في أجزاء واسعة من ديالى». كذلك حذرت عضو البرلمان إقبال اللهيبي من أن أزمة الجفاف هي الكبرى في تاريخ ديالى وشملت قرابة 70% من مناطق المحافظة الزراعية».

ويتأسف تجار الفاكهة في بغداد من انقطاع الفاكهة التي تأتي من ديالى، وحلت بدلاً عنها الإيرانية والتركية. وقال تاجر الفاكهة أحمد خليل (57 عاماً) من سكان العاصمة «كنا في السابق نعتمد على رمان ديالى، وبمجرد أن يعرف المتبضعون أننا نبيع رُمان شهربان كانوا يأتون خصيصاً لشرائه، وإن كان سعره مرتفعاً في بداية موسمه، إذ كان يصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف دينار (دولارين)». وأضاف خليل لـ«العربي الجديد» أن جودة الرمان العراقي تراجعت بشكل كبير خلال العقد الأخير وفقد الكثير من ميزاته ومذاقه، مشيراً إلى أن زيادة الاستيراد زادت من الضغوط التي تعرض لها المزارعون.

أخبار العالم

ارتفاع واردات الصين من النفط الخام

كشفت بيانات جمركية، أن واردات الصين اليومية من النفط الخام زادت بنسبة 8% في أغسطس/ آب مقارنة مع يوليو/ تموز، إذ عززت شركات التكرير المشتريات مراهنة على طلب قوي على منتجات زيت الوقود. واشترت الصين، أكبر مشتر في العالم للنفط الخام، 44,53 مليون طن من النفط الشهر الماضي، ما يعادل 10,49 ملايين برميل يومياً، وفقا لبيانات من الإدارة العامة للجمارك، أمس، وفق وكالة «رويترز» وذلك مقارنة مع 9,71 ملايين برميل يومياً في يوليو/ تموز، لكن أقل من 11,18 مليون برميل يومياً استوردتها في أغسطس/ آب من العام الماضي. لكن واردات الخام لأول ثمانية أشهر من العام الجاري بلغت 346,36 مليون طن، نحو 10,4 ملايين برميل يومياً، بانخفاض 5,7% عن نفس الفترة من 2020.

كورونا يهدد تعافي الاستهلاك في كوريا الجنوبية

أفاد مركز حكومي بحثي في كوريا الجنوبية، بأن الاقتصاد الكوري يتعرض لضغوط، حيث من المرجح أن يؤدي الارتفاع الأخير في أعداد الإصابات بفيروس كورونا الجديد إلى تأخير تعافي الاستهلاك المحلي. ويسير اقتصاد البلاد على مسار الانتعاش وسط صادرات قوية، لكن فرض قيود الفيروس الأكثر صرامة بسبب الموجة الرابعة قد تضعف الطلب المحلي المحسَّن، وفقًا لتقرير التقييم الاقتصادي الشهري الصادر عن معهد التنمية الكوري. وقال التقرير، وفق وكالة «يونهاب» أمس، إن الاقتصاد حافظ مؤخراً على وتيرة تعافي مطردة، لكن عدم اليقين يتوسع بسبب انتشار كوفيد-19 وارتفاع أسعار المواد الخام.

مال وسياسة

تكسب بيلاروسيا الملايين من ترتيب الهجرة السرية عبر الحدود مع بولندا ودول البلطيق، ويستخدم لوكاشينكو هذه السياسة لمعاقبة بروكسل على موقفها من نظامه، ويكسب دخلاً إضافياً

بيلاروسيا بوابة قلق جديدة لأوروبا

لوكاشينكو يستخدم سلاح الهجرة ويكسب الأموال

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يتزايد الغضب الأوروبي من قرار انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان بهذا الشكل الفوضوي، ترتفع المخاوف في عواصم دول الاتحاد من موجة هجرة جديدة من الأفغان في حال مواصلة التضييق المالي وتدهور الوضع المعيشي أو اندلاع موجة عنف في البلاد.

وحسب بيانات الجامعة الأميركية في واشنطن «أميركان يونيفرستي» فإن هنالك نحو 3,5 ملايين مهاجر أفغاني في الدول المجاورة لأفغانستان مثل باكستان وإيران وتركيا. وفي حال تواصل التدهور الاقتصادي والمالي والمعيشي في أفغانستان، واستمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على أرصدة أفغانستان البالغة نحو 9 مليارات دولار، وتوقف المساعدات الدولية التي كانت تتلقاها كابول من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمات الإغاثة الأخرى، وعدم خبرة حركة طالبان في إدارة الشؤون المالية والاقتصادية، فإن ذلك سيجبر ملايين أخرى من سكان أفغانستان البالغ عددهم 38 مليون نسمة على الهجرة إلى أوروبا.

وتتهم مصادر أميركية حكومة دولة بيلاروسيا التي تدعمها روسيا بتنظيم عمليات هجرة غير شرعية بغرض التكسب المالي وتفكيك النسيج الاجتماعي في أوروبا وإشاعة الاضطراب السياسي عبر التمهيد لصعود التيارات الشعبوية، وبالتالي تمكين النفوذ الروسي على القرار الأوروبي.

في هذا الشأن، قالت مصادر أميركية إن الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، يستخدم سلاح الهجرة لابتزاز دول الاتحاد الأوروبي التي فرضت عقوبات على حكومته في العام الماضي بدعوى تزويره نتيجة الانتخابات الرئاسية وقمع المتظاهرين الذين طالبوا بالديمقراطية والحريات المدنية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد.

وحسب موقع « زيروهيدج» الأميركي، فإن هنالك عشرات الآلاف من مهاجري دول الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا يتدفقون عبر بيلاروسيا إلى دول البلطيق وبولندا المجاورة للحدود البيلاروسية.

وحسب الموقع فإن السلطات البيلاروسية تشرف على ترتيب دخول هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر وكالة السياحة التابعة للحكومة التي تتقاضى من المهاجر مبالغ تراوح بين 1800 إلى 12 ألف دولار. ولاحظ خبراء أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا دول الاتحاد الأوروبي عبر «بوابة بيلاروسيا» ارتفع بشكل لافت خلال العام الجاري، خاصة في أعقاب قرار الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو في أول يوليو/ تموز الماضي السماح لمواطني 70 دولة بدخول بيلاروسيا دون تأشيرة والبقاء فيها مدة خمسة أيام بحجج مختلفة. ويأمل لوكاشينكو عبر هذه الخطوة إجبار دول الاتحاد الأوروبي على إلغاء العقوبات التي فرضتها بروكسل على 40 مسؤولاً بحكومته في أعقاب إعلانه الفوز بالانتخابات وبنسبة 80%، بينما اعتبرت دول الاتحاد الأوروبية الانتخابات غير شرعية. وتدهورت العلاقات أكثر حينما أجبرت السلطات البيلاروسية في 23 مايو/ أيار الماضي طائرة تابعة لشركة «رايان آير» متجهة من اليونان إلى ليتوانيا على الهبوط في مطار العاصمة مينسك واعتقال صحافي معارض كان بين ركاب الطائرة.

وفي أغسطس/ آب الماضي قالت وزارة الخارجية البولندية إن هنالك نحو 3 آلاف مهاجر غير شرعي حاولوا عبور الحدود البولندية من بيلاروسيا ووصفتهم في مؤتمر صحافي بأنهم « ليسوا لاجئين وإنما يسعون لدخول البلاد لأسباب الهجرة الاقتصادية». كما قالت إن هنالك عشرات من المهاجرين الأفغان محبوسون على الحدود البولندية مع بيلاروسيا ولن تسمح لهم بالدخول. وقال رئيس الوزراء البولندي ماتيوز مورافيكي، في مؤتمر صحافي في أغسطس الماضي، إن أجهزة الأمن البيلاروسية تزود المهاجرين الذين يحاولون الدخول إلى بولندا العضو في الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني من بيلاروسيا بالطعام والمال، وقال إنهم ضالعون في عملية تهريب غير مشروعة. وشدد على أن بولندا لن تسمح لهم بالدخول لأنهم «أداة في يد الحكومة البيلاروسية».

وفي ليتوانيا عبر نحو 4100 مهاجر الحدود. وتتخوف دول الاتحاد الأوروبي التي تعاني اقتصاداتها من الموجة الثالثة من جائحة كورونا وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وكساد الدخل السياحي وارتفاع البطالة وصعود الحركات الشعبوية والأحزاب القومية التي تطالب بطرد المهاجرين من بلدانهم من التداعيات الخطرة التي تتركها موجة لجوء أفغانية جديدة تضاف إلى موجات الهجرة المكثفة التي وصلت إليها من الدول العربية وأفريقيا في عام 2015 و2016 والتي بلغت مليون مهاجر. وكان لكلف الهجرة تداعيات مباشرة على نظام الضمان الاجتماعي، والسكن والصحة والتعليم.

وسط كل هذه المخاوف اضطرت دول البلطيق مثل لاتفيا وليتوانيا وبولندا لاتخاذ قرارات لبناء أسوار تقدر كلفتها بملايين الدولارات على طول الحدود مع بيلاروسيا على حساب ميزانياتها الخاصة. كما تضغط بولندا ودول البلطيق على دول الاتحاد الأوروبي لتبني قضية الهجرة غير الشرعية التي تتدفق عبر بيلاروسيا.

وبيلاروسيا تبدو مرتاحة لهذه لاستراتيجية ضخ الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ إنها تضرب عصفورين بحجر واحد، إذ من ناحية فإنها تكسب ملايين الدولارات من المهاجرين الباحثين عن مهرب من بلدانهم الفقيرة وعلى استعداد لدفع آلاف الدولارات لوكالة السياحة البيلاروسية التي ترتب لهم الدخول الآمن إلى أراضيها ومن ثم العبور إلى دول الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية ثانية فإنها تعاقب دول الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر على خطوات حظر السفر على المسؤولين البيلاروسيين. ولا يستبعد محللون أن تكون الحكومة الروسية قد منحت لوكاشينكو الضوء الأخضر لتنفيذ مثل هذه السياسة التي تصب في مصلحتها لأنها تخلق خلافات داخل دول الاتحاد الأوروبي. ولدى روسيا مصالح اقتصادية ضخمة بدول الاتحاد الأوروبي، إذ إنها السوق الرئيسي لصادرات الغاز الطبيعي والنفط. وترغب موسكو في تفكيك دول الاتحاد الأوروبي أو على الأقل إعاقة القرار الموحد بشأن أسعار الطاقة المستوردة من الشركات الروسية وتحقيق أعلى الأرباح.

لقاء بين بوتين ولوكاشينكو في يوليو الماضي (Getty)

بيلاروسيا تفرض مبالغ تتراوح بين 1800 و12 ألف دولار على المهاجر

تزايد هجرة المعيشة

قالت تقارير أوروبية إنّ «الهجرة الاقتصادية» من دول آسيا وأفريقيا والمنطقة العربية تضغط على ميزانيات الإنفاق في أوروبا وتضغط على سوق العمل كما ترفع من نسبة البطالة. وحسب بيانات المفوضية الأوروبية بلغ عدد العمال والموظفين في دول الاتحاد الأوروبي الذين لا يحملون جنسية بلدانه نحو 8,7 ملايين نسمة حتى عام 2020 من بين إجمالي القوة العاملة في دول الاتحاد الأوروبي في أعمار التوظيف التي تحددها المجموعة بين 20 و64 عاماً.

«دلتا» يهدد ميزانيات دول جنوبي أوروبا

تسعى دول أوروبية لإصدار سندات لتلبية متطلبات الصحة، بينما تواصل أوروبا النمو بمعدل ضعيف لا يتجاوز 2,2%

باريس ـ **العربي الجديد**

يضغط المتحور «دلتا» من فيروس كورونا على ميزانيات دول الجنوب الأوروبي الضعيفة مالياً والتي تفتقر إلى الجاذبية الاستثمارية وسط تراجع الدخل السياحي، مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا. وتبحث بعض هذه الدول عن تمويلات عبر طرح سندات سيادية حتى تتمكن من تلبية الإنفاق بالميزانية. في هذا الصدد، تخطط إسبانيا لجمع 5 مليارات يورو (5,9 مليارات دولار) من طرح سندات خضراء منتصف هذا الأسبوع، بحسب تقرير لوكالة «بلومبيرغ». وحسب الوكالة، فإنّ السندات مستحقة لمدة 20 عاماً. ومن شأن الصفقة أن تجعل إسبانيا تنضم إلى إيطاليا وفرنسا في طرح سندات خضراء هذا العام، ما رفع إجمالي الديون الأخلاقية المصدرة في أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ 286 مليار يورو. وجاءت عملية البيع المحتملة مع استئناف الاستعداد لطرح موازنة إسبانيا وسط تزايد الإنفاق على القطاع الصحي. والسندات الأخلاقية هي ديون تتم بغرض الاستثمارات في إطار العمل البيئي أو الاجتماعي أو الحوكمة.

وعلى مستوى دول منطقة اليورو، فإنها تعاني رغم استئناف الأنشطة الاقتصادية، فقد أظهرت بيانات رسمية، أمس الثلاثاء، نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بـ 2,2 بالمائة في الربع الثاني من العام الحالي، على أساس فصلي، مقارنة بالربع الأول منه. وحسب بيانات معهد الإحصاءات الأوروبي «يوروستات»، ارتفع الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (يضم 27 دولة) على أساس فصلي بـ2,1 بالمائة. ويعود النمو في الناتج إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية في كل دول الاتحاد الأوروبي، واستمرار حملة التطعيمات للحد من انتشار فيروس كورونا. وفي الربع الأول من العام الجاري 2021، انكمش الناتج المحلي بـ0,3 بالمائة في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة و0,1 بالمائة في الاتحاد الأوروبي. وعلى أساس سنوي، صعد الناتج المحلي لمنطقة اليورو بـ14,3 بالمائة، و13,8 بالمائة في الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، أشارت البيانات إلى انخفاض التوظيف في كل من منطقة اليورو والاتحاد بـ0,2 بالمائة في الربع الثاني من 2021. وتشمل منطقة اليورو بلدان بلجيكا وألمانيا وإستونيا وأيرلندا واليونان وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وقبرص، ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا. فيما يضم الاتحاد الأوروبي دول منطقة اليورو، إضافة إلى كل من بلغاريا والتشيك والدنمارك وكرواتيا والمجر وبولندا ورومانيا والسويد. وفي ألمانيا، صاحبة أقوى اقتصاد أوروبي، أظهر مسح، أمس الثلاثاء، أن معنويات المستثمرين تراجعت للشهر الرابع على التوالي في سبتمبر/ أيلول، مع توقع المستثمرين أن تؤدي ندرة المواد الخام ونقص الرقائق إلى تباطؤ التعافي في أكبر اقتصاد أوروبي. وقال معهد الأبحاث الاقتصادية «زد إي دبليو» إن مسحه المعنويات الاقتصادية للمستثمرين نزل إلى 26,5 من 40,4 نقطة في أغسطس/آب. وتوقع استطلاع لـ«رويترز» تراجعا إلى 30,0. وقال أخيم فامباخ، رئيس المعهد، في بيان: «يتوقع خبراء السوق تحسن الوضع الاقتصادي لكن نطاق وآليات التعافي تقلصت كثيراً». وتابع: «نقص الرقائق في قطاع السيارات وندرة الموارد في قطاع البناء أثرا على التوقعات في القطاعين كثيراً». وارتفع مقياس منفصل للمعهد للأوضاع الحالية إلى 31,9 من 29,3 في أغسطس/ آب، مقارنة مع متوسط توقعات عند 34,0 نقطة. لكن لاحظت بيانات أن الإنتاج الصناعي في ألمانيا ارتفع أكثر من المتوقع في يوليو/تموز، بعدما سجل انخفاضاً على مدار ثلاثة أشهر، في مؤشر على تغلب المصانع على اختناقات الإمدادات التي كبحت تعافي أكبر اقتصاد في أوروبا ببطء. وقالت وزارة الاقتصاد: «عقب تراجع الإنتاج الصناعي في الربع الثاني، سجل الربع الثالث بداية جيدة». أضافت الوزارة أن إنتاج صناعة السيارات القوية ارتفع 1,9 بالمائة، وارتفع إنتاج قطاع الآلات والهندسة 6,9 بالمائة. وقال مكتب الإحصاءات الاتحادي في برلين إنّ الإنتاج الصناعي، ويشمل قطاعي البناء والطاقة، زاد واحداً بالمائة على أساس شهري، بعد تراجع واحد بالمائة بعد التعديل في يونيو/حزيران.

وأشار استطلاع لـ«رويترز» إلى ارتفاع بنسبة 0,9 بالمائة. وزاد إنتاج قطاع الصناعات التحويلية 1,3 بالمائة مع تصنيع المزيد من السلع الرأسمالية والاستهلاكية. وزاد الإنتاج في قطاع التشييد 1,1 بالمائة وقطاع الطاقة 3,2 بالمائة.

ألمانيا: تراجع معنويات المستثمرين للشهر الرابع على التوالي

مقاهي باريس ما زالت تفتقر للزبائن وسط غياب السياح (Getty)

روسيا تضغط على أوروبا بالغاز

موسكو ـ **العربي الجديد**

تستخدم روسيا خفض إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا بهدف تمرير صفقة «غازبروم» الخاصة بمد ألمانيا بنحو 55 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر أنبوب «نورد ستريم 2» وفق مراقبين، وتعارض الصفقة بعض دول الاتحاد الأوروبي خصوصاً تلك المناصرة لأوكرانيا.

وقفزت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي في أوروبا إلى مستويات قياسية، مع انخفاض كمية الغاز الروسي المتدفقة إلى أوروبا عبر نقطة الدخول في محطة مانولو في ألمانيا إلى أدنى مستوى لها في أسبوعين، مما أثار مخاوف بشأن الإمدادات.

ويأتي ذلك تزامناً مع تراجع المخزونات الأوروبية بنحو 20% من المتوسط الموسمي قبل أسابيع فقط من بدء موسم التدفئة. وفي ذات الشأن، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يوم الإثنين، أنه ما زالت هناك أيام قليلة لعبور خط أنابيب الغاز المثير للجدل بحر البلطيق ويزود الغاز الطبيعي مباشرة من البر الرئيسي الروسي إلى ألمانيا. وعارض المسؤولون الأميركيون بشدة المشروع البالغة كلفته 11 مليار دولار، لكن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ابرمت وتعارض الصفقة مع الرئيس الأميركي جو بايدن في وقت سابق من هذا الصيف، مؤكدة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي.

واتفقت دول الاتحاد الأوروبي المعارضة على الرد على جهود الكرملين للضغط على أوروبا من خلال تقييد تدفق الغاز عبر خط الأنابيب، لكنّ خبراء حذروا من أن الصفقة تضع استقرار أوروبا بقوة في أيدي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

إلى ذلك، قال جوليان هوارو، كبير المستشارين لدى شركة «إنجي إنرجي سكان» (Engie EnergyScan) في باريس، إنه مع انخفاض المخزونات الأوروبية بنحو 20% عن المتوسط الموسمي قبل أسابيع فقط من موسم التدفئة، بات التجار يركزون على طرق الإمداد الأوروبية للغاز الروسي والطلب الشتوي. وأوضح هوارو، أن أوروبا ستواجه شتاء صعباً للغاية، وقد يؤدي حدث طقس شديد القسوة إلى دفع الأسعار إلى أكثر من 100 يورو لكل ميغاواط/ساعة.

ووفق بيانات حديثة، فقد انخفضت تدفقات الغاز في محطة مالنو في ألمانيا، التي تتعامل مع الوقود الروسي من خط أنابيب عبور رئيسي، إلى أدنى مستوياتها في أسبوعين، إذ بدأت الكميات عبر هذا الخط في الانخفاض منذ نهاية يوليو/ تموز، وتراجعت أكثر بعد حريق في منشأة غازبروم في روسيا في أوائل أغسطس/آب. وأكدت شركة «غازبروم» يوم الإثنين أنها ستلبي كامل طلبات المستهلكين الأوروبيين الذين يتلقون الغاز عبر خط أنابيب «يامال-أوروبا» الذي ينقل الوقود إلى مالنو.

يذكر أنّ العالم شهد قفزات كبيرة في الطلب على الغاز الطبيعي لا سيما من أوروبا وآسيا، تزامنا مع عودة نمو الاقتصاد العالمي، وقرب حلول موسم الشتاء، وانحسار مخاطر كورونا في ظل التقدم الكبير في عمليات التطعيم. ووفق تقديرات شركات عالمية كبرى منها «شل»، فإن الطلب العالمي من الغاز المسال سيرتفع من 360 مليون طن سنوياً في العام 2020 إلى 700 مليون طن سنوياً في العام 2040.

الطلب على الغاز المسال سيرتفع إلى 700 مليون طن عام 2040

خط أنابيب نورد ستريم 2 الذي شارف على النهاية (Getty)

رؤية

ارتفاع الاحتياطي وحده لا يكفي

شريف عثمان

نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية عن البنك المركزي المصري إعلانه «ارتفاع» احتياطيات النقد الأجنبي من 40,609 مليار دولار في يوليو/ تموز إلى 40,672 مليار دولار في أغسطس/ آب، مشيرةً إلى تواصل ارتفاعاته خلال الشهور الأخيرة، بعدما تراجعت إلى نحو 36 مليار دولار بسبب آثار جائحة فيروس كورونا. وبالفعل ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في مصر كما نقلت وكالة الأنباء، وبالفعل واصلت ارتفاعها خلال الشهور الأخيرة. إلا أنها استقرت عند 40 مليار دولار وكسور منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي حتى الآن، حيث كانت كل الزيادات الأخيرة طفيفة، حتى أن ثمانية أشهر لم تنجح في نقل الاحتياطي المصري إلى خانة الواحد وأربعين مليار دولار.

لكن الحقيقة أن مجرد استقرار الاحتياطيات النقدية عند هذا المستوى يعد أمراً جيداً، إلا أنه سيكون من الضروري استحضار بقية تفاصيل المشهد الاقتصادي المصري لنعرف إذا كان رقم الاحتياطي جيداً فعلاً، أم أنه يخفي في طياته العديد من أوجه القصور. ولا تكتمل صورة الاقتصاد المصري، وتحديداً ما يخص الجانب الخارجي منه، الذي يعد احتياطي النقد الأجنبي أحد أهم عناصره، إلا بمعرفة التطور المصاحب للارتفاع الذي حدث، في كل من الدين الخارجي، وأيضاً ما بحوزة الأجانب من أدوات الدين المصري بالعملة المحلية سواء من السندات أو أذون الخزانة.

وتشير بيانات البنك المركزي المصري إلى ارتفاع الدين الخارجي خلال الربع الأول من العام الحالي بستة مليارات دولار، ليصل إلى ما يقرب من 135 مليار دولار، وهو ما يعني أن زيادة الدين الخارجي خلال ثلاثة أشهر فقط مثلت ما يقرب من عشرة أضعاف الزيادة في الاحتياطي خلال تسعة أشهر. وخلال السنوات الثماني الأخيرة، ارتفع الدين الخارجي المصري بمعدلات تراوحت بين 14% و44%، ليصل إلى ما يعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، بعدما كان لا يتجاوز 14% منه في عام 2013.

ورغم دفع البعض بأن الدين ما زال في الحدود الآمنة، والتي سمعناها أول مرة عند مستوى دين خارجي يمثل ثلث المستوى الحالي، يثير ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في ظل ضعف المكون الدولاري من الناتج المحلي الإجمالي المصري، الكثير من القلق، لا من عدم تمكن الحكومة المصرية من الوفاء بديونها، وإنما من المقابل الذي تتحمله الدولة المصرية في سبيل مد أجل أو تجديد الودائع الخليجية المودعة لدى البنك المركزي المصري، أو محاولات اقتراض المزيد من الدولارات من السوق الدولية في صورة سندات أو أذون خزانة بالعملة الأجنبية. وتزامنت زيادة الدين الخارجي مع ارتفاع الحيازات الأجنبية لأذون الخزانة قصيرة الأجل بالعملة المحلية مما يعرف بـ«الأموال الساخنة» في عمليات «تجارة سعر الفائدة» التي يتحصل فيها المستثمرون على معدلات فائدة الجنيه المصري المرتفعة، مع تثبيت البنك المركزي لسعر صرف الدولار مقابل الجنيه، أو تقوية الجنيه، بما يسمح بزيادة العائد الحقيقي الذي يحققه الأجانب على تلك الاستثمارات.

ومع أول علامة على ارتفاع مخاطر تلك الاستثمارات، يكون هؤلاء أول الخارجين من الأسواق، مسببين ضغوطاً كبيرة على احتياطي النقد الأجنبي المتاح للبلاد، كما حدث عند بداية انتشار وباء كوفيد-19 خلال الربع الأول من عام 2020.

وتشير تصريحات وزير المالية المصري، محمد معيط، إلى ارتفاع استثمارات الأجانب من أذون وسندات الخزانة المصرية من حوالي 60 مليون دولار في منتصف عام 2016، إلى نحو 29 مليار دولار بنهاية مايو/ أيار من العام الجاري 2021، رغم خروج أكثر من نصفها خلال أزمة الوباء منتصف العام الماضي. ولم تتمكن الحكومة المصرية من اجتذاب تلك المبالغ إلا بدفع معدلات فائدة شديدة الارتفاع على عملتها المحلية، كانت ضمن الأعلى في العالم. وفي شهر إبريل/ نيسان الماضي، أعدت وكالة بلومبيرغ الأميركية للأنباء تقريراً أشارت فيه إلى «استمرار» مصر في دفع أعلى معدل فائدة حقيقي في العالم. هذه هي الصورة في ما يخص الوضع المالي الخارجي، الذي يمثل استقرار احتياطي النقد الأجنبي واجهة مضللة له، ولا يوجد فيها ما يبشر باقتراب تحسنها مع استمرار عجز الميزان التجاري، وعجز الحساب الجاري، في الاتساع عاماً بعد عام، أولاً بسبب التوسع في مشروعات تستنزف ما يتوفر لنا من عملة أجنبية، رغم عدم وجود حاجة ملحة لها، وثانياً بسبب غياب السياسات التي تشجع التصنيع المحلي وإحلال الواردات، أو التوسع في التصدير، للحد من الفجوة بين ما يدخل البلاد من عملة أجنبية وما يخرج منها.

ولن تكون التأثيرات السلبية لهذه الصورة بعيدة، حيث بدأ المواطن المصري يشعر بانعكاساتها المباشرة على مستوى معيشته وعلى ما يتحصّل عليه من خدمات حكومية، خاصة مع استحواذ بند خدمة الدين على كل إيرادات الحكومة المصرية، ليكون كل ما ينفق بعد ذلك من أجور موظفي الحكومة، وإنفاقها على كل ما يخص التعليم والصحة والصرف الصحي والبحث العلمي، من القروض الجديدة في موازنة كل عام، ولن يكون غريباً بعد ذلك ظهور أفكار مثل رفع سعر رغيف الخبز، وإصدار قانون يسمح بالفصل للموظفين بغير الطريق التأديبي بما يسمح بإنهاء خدمة الآلاف منهم خارج الإطار الإداري القانوني، وعرض أكثر من عشرين شركة حكومية للبيع، مع استمرار تقليص الدعم الحكومي للوقود والطاقة والمياه والغذاء، والتوسع في فرض المزيد من الرسوم والتعريفات والغرامات ومقابل التصالح في المخالفات، على نحو أبهر مسؤولي صندوق النقد الدولي الذين كانوا أول من طالب الحكومة المصرية بالعمل على تقليص عجز الموازنة.

الدين الخارجي المصري ورطة كبيرة، وليس شهادة ثقة في الاقتصاد المصري كما يروج البعض، وسيتحمل تكلفته أبناؤنا وأحفادنا، ما لم نبدأ رحلة سداده في أقرب وقت، وهذا بالطبع لو لم يكن الوضع الحالي متعمداً، وربما، لاحقاً، يكون في هذا تفصيل.